إيمانا من الدولة الأردنية الهاشمية بدورها في حماية حقوق الفئات الضعيفة والمهشمة وخصوصا النساء، الصغار، وكبار السن، وبأن الإقرار بحقوقهم هو التزام بقيم المساواة والعدالة والكرامة الإنسانية لكل بني البشر بدون تمييز.

وأن تمتع الفئات الضعيفة والمهشمة وخصوصا المرأة بحقوقهم شرط لازم لتحقيق التنمية والسلام والتقدم والازدهار، والرفاه والأمن للأسرة والمجتمع والإنسانية، وحيث أن هذه الفئة هي من فئة المتعففين المتروكه من قبل من المعيل لهم وليس لهم دخل ثابت يقيهم الفقر والعوز مثل .

ومن هنا تم إنشاء صندوق تسليف النفقة

تم إنشاء صندوق تسليف النفقة بموجب المادة (321) من قانون الأحوال الشخصية رقم (15) لسنة2019 والتي تنص على :-

1- ينشأ لدى دائرة قاضي القضاة صندوق يسمى (صندوق تسليف النفقة) ويتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري , غايته تسليف النفقة المحكوم بها وإدانتها للمحكوم له الذي تعذر عليه تحصيل تلك النفقة المحكوم بها .

2- يحل الصندوق محل المحكوم له أو المحكوم عليه فيما لهم من حقوق مالية لتحصيل المبالغ التي سلفها مع المصاريف وله , الحق في إقامة الدعاوى لدى المحاكم المتخصصة لاسترداد أمواله من المحكوم عليه أو المحكوم له حسب مقتضى الحال .

رؤية الصندوق

بناء أسرة أدرنية متكاملة تسهم في بناء مجتمع أردنيي حقق العدالة الاجتماعية بين أفراده

رسالة الصندوق

مؤسسة رسمية ذات استقلال مالي وإداري يهدف إلى حفظ الأمن المجتمعي وتقديم خدمات مالية لتحسين المستوى المعيشي وتمكين الأسرة الأردنية لتنهض بدورهافي بناء الوطن .

أهداف الصندوق :-

- الارتقاء بالأسرة الأردنية عن طريق تامين دخل يقيها العوز والحاجة .
- ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية .
- ضمان المساهمة الفعالة في التكامل الاجتماعي .

منهجية العمل :

يسعى الصندوق الالتزام بقواعد العمل المهني المتخصص ومبادئ الحكم الرشيد بما في ذلك العلنية والشفافية واحترام مبدأ سيادة القانون ويسعى إلى تأهيل حقوق المرأة والفئات الضعيفة والمهشمة

المكفولة عالمياً والمعترف بها بموجب المواثيق الدولية بالاستناد إلى القيم الدينية والاجتماعية والمكونات الثقافية العادلة والخاصة المجتمع الأردني.

هيكلية إدارة الصندوق

يدير صندوق تسليف النفقة ويشرف على أعماله وفقاً لأحكام نظام الصندوق مجلس إدارة يرأسه سماحة قاضي القضاة وعضوية كل من مدير المحاكم الشرعية نائباً للرئيس، مدير إدارة الصندوق، ممثل عن وزارة المالية يسميه وزيرها، ممثل من وزارة التنمية الاجتماعية ينسبه وزيرها، اثنين من المشهود لهما بالكفاءة والنزاهة والأمانة يعينهما مجلس الوزراء بناء على تنسيب قاضي القضاة لمدة أربعة سنوات ويحدد مقدار مكافأتهما .

حيث يتولى مجلس الإدارة

أ- إقرار السياسة العامة للصندوق .
ب- استثمار أموال الصندوق وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
ت- اعتماد الحساب المالي الختامي والموازنة السنوية للصندوق والتصديق عليها .
ث- وضع الهيكل التنظيمي للصندوق .
ج- إصدار التعليمات المتعلقة بأعمال الصندوق وأنشطته .

يتولى مدير إدارة الصندوق المهام التالية :-

- تنفيذ البرامج والخطط التي يضعها المجلس لأنشطة الصندوق .
- متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس .
- تحديد مهام موظفي الصندوق .
- تنفيذ البرامج المتعلقة بتأمين الموارد المالية للصندوق .
- تمثيل الصندوق لدى الغير .
- إعداد مشروع الموازنة السنوية للصندوق عرضه على المجلس .
- إعداد التقرير السنوي عن أعمال الصندوق وبياناته المالية والختامية وعرضه على المجلس .
- أية أمور أخرى ذات علاقة بأعمال الصندوق يكلفه بها المجلس أو رئيسه .

أنواع النفقات المسلفة

1- نفقة زوجة
2- نفقة صغار
3- نفقة أب
4- نفقة أم

علما أن الخدمة تقدم للمحكوم لهم والمحكوم عليهم على قدم المساواة حيث أن الصندوق يحل محل المحكوم عليه في دفع النفقة للمحكوم له/م كاملة حسب السند التنفيذي ويعمل على تحصيل النفقة المسلفة من المحكوم له بعمل تسويه حسب قدرته المالية

انجازات الصندوق للأعوام 2018-2019

المحور الأول

تعزيز قيم العدالة ووصول الخدمة لمستحقيها

يسير صندوق تسليف النفقة بخطى واثقة نحو تحقيق أهدافه الإستراتيجية ومنها دفع أحكام النفقة (نفقة زوجه ,نفقة صغار,نفقة أب , نفقة أم) والمحكوم بها من جهات الاختصاص لمستحقيها وتحسين نوعية خدماته المقدمة للفئات المستفيدة مما يمكنها من الدفاع والمطالبة بحقوقها

كانت بدايات الصندوق بصرف النفقة بتاريخ 2018/1/1

*بلغ عدد الطلبات المقدمة للصندوق في عام 2018 ما مجموعه (515) طلب

*بلغ عدد الطلبات المستكملة للشروط القانونية التي تستحق بموجبها تسليف النفقة (433) طلب حيث بلغ مبلغ التسليف (204285)

*بلغ عدد طلبات نفقة الصغار (288) بقيمة (136190)

*بلغ عدد طلبات نفقة الزوجة(145) بقيمة (68095)

*نفقة أم (لا يوجد) نفقة أب (لا يوجد)

*بلغ قيمة المبالغ المسلفة (204285) دينار أردني

* بلغ قيمة المبالغ المحصلة (4729) دينار أردني

عام 2019

*بلغ عدد الطلبات المقدمة لصندوق من بداية عام 2019/1/1 ولغاية 2019/12/31 ما مجموعه (885) طلب

*بلغ عدد الطلبات الموافق عليها لانطباق للشروط القانونية عليها (775) طلب حيث بلغ مبلغ التسليف (556567)

منها :-

*بلغ عدد طلبات نفقة الصغار (516) بقيمة (371012)

*بلغ عدد طلبات نفقة الزوجة(258) بقيمة (185505)

* نفقة أم (1) بقيمة 50 دينار

* نفقة أب (لا يوجد

* بلغ قيمة المبالغ المسلفة (556567) دينار أردني

* بلغ قيمة المبالغ المحصلة (47784.600)

المحور الثاني

تعزيز قيم النزاهة والشفافية

يتبع الصندوق سلسلة من الإجراءات للتأكد من استحقاق الاستفادة من خدماته، ففي حال تبين بأن هناك خلل في أحد شروط الاستفادة من خدامات الصندوق مثل حصول تغيرات على الوضع الاجتماعي للمستفيدة أو أبنائها من طلاق، مصالحة، انتقال حضانة، وفاة المحكوم عليه، خروج أحد أبنائها من المدرسة و/أو، عن عقد قران

إحدى بناتها، أو في حال تبين بأن هناك تحايل على الصندوق نقوم بمباشرة وقف الصرف للملف .

المحور الثالث

تعزيز قيم المسائلة القانونية

تابع الصندوق عمل ربط الكتروني مع عدد من المؤسسات الشريكة مثل مديرية صندوق التقاعد، صندوق المعونة الوطنية،إدارة ترخيص السواقين والمركبات ،دائرة الأحوال المدنية والجوازات.

عمل الصندوق على تطوير عدد من الإجراءات القانونية لاسترداد أمواله ،أهمها اعتماد نظام تسويات مع المحكوم عليهم ضمن شروط وضوابط بما يسمح بالتفاوض مع المكلفين بدفع النفقة ،وقد بلغ التسويات التي تم إبرامها127 تسوية.

والى جانب نظام التسويات عمل الصندوق على إتباع سلسلة من الإجراءات القانونية، كإصدار أوامر الحبس واتخاذ قرار تجديد الملفات والمتابعة العامة إلى جانب الاستعلام مع عدد من الجهات أبرزها صندوق التقاعد المدني والعسكري،صندوق المعونة الوطنية، هيئة الأوراق المالية، إدارة ترخيص السواقين والمركبات، ودائرة الأراضي والمساحة، وزارة الصناعة والتجارة، مراقب الشركات .

ويعمل الصندوق حاليا على تطوير مجموعة من الاتفاقيات والتي سيعمل على توقيعها مع الشركات والإجراءات العملية التي سيتم الاتفاق عليها مع الأطراف ذات العلاقة مثل :-

- وزارة الخارجية
- المؤسسات الشرطية
- دوائر التنفيذ
- مراقب الشركات

معا سيعكس ايجابياً على قدرة الصندوق في تحصيل أمواله من المحكوم عليه

المحور الرابع

العمل من أجل توفير الضمانات والخدمات اللازمة لحماية حقوق المرأة والطفل والفئات الضيفة والمهشمة عن طريق متابعة مصادر الدخل للصندوق .

لتحقيق هذا الهدف حرص الصندوق على استدامة موارده إذ خصصت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية جزء من الموازنة الدولة العامة للصندوق تكون مستقلة وتودع أمواله في حساب خاص باسم الصندوق في بنك معتمد ويتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية إضافة إلى المنح والهبات والمساعدات الخارجية بموافقة رئاسة الوزراء و الداخلية وإيرادات خاصة به تستوفى عن كل عقد زواج توثقه المحاكم أو تصادق عليه و عن كل وثيقة طلاق كذلك عوائد استثمار الصندوق .

المحور الخامس

نشر وتعليم ثقافة حقوق الإنسان خصوصا حقوق المرأة والطفل والفئات الضعيفة والمهشمة.

يقوم هذا المحور على إدماج مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل والفئات الضعيفة والمهمشة في الثقافة المجتمعية والسعي إلى دمج مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان في الخطط والسياسات الوطنية وتحقيق الموائمة بينهما وبين التشريعات الوطنية بالإضافة إلى توفير وإتاحة المصادر والمعلومات والمواد المرجعية فيما يتعلق بأهداف وعمل الصندوق واستخدام وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة لتوعية الرأي العام بالحقوق الإنسانية للمرأة والطفل وكبار السن حيث جاء هذا الصندوق ليعزز ويؤكد التزامه بالحفاظ على هذه الحقوق والتي تعتبر الحق بالنفقة أهم جزئية فيها وذلك إيمانا من الدولة الأردنية بدورها وواجبها تجاه رعاياها .

وتحقيقا لذلك تبنى الصندوق وسعى لترسيخ النهج السلوكي من خلال عمل على تنظيم ورش عمل بالتعاون والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني بهدف المساهمة التواصل المباشر مع المجتمع المحلي و رفع الوعي لدى النساء والمطالبة بحقوقهن والتعريف بالصندوق كوسيلة لمساعدتهن على نيل حقوقهن وإكسابهن مهارات قيادية ومعارف ومعلومات تساعدهن على المطالبة بحقوقهن وتمكينهن من المشاركة الفاعلة والمؤثرة والبناءة وقد استعان الصندوق من أجل تحقيق ذلك بموظفين من أصحاب الخبرة والاختصاص ومع عدد مؤسسات المجتمع المدني منها،جمعية بستان عواد للتنمية المجتمعية، جمعية معهد تضامن النساء، جمعية رؤى النسائية الرمثا.

المحور السادس

تعزيز دور صندوق تسليف النفقة في أداء رسالته بكفاءة وفاعليه والعمل على ضمان استمراريته .

اهتم الصندوق ببناء وتعزيز القدرات المؤسسية للصندوق من خلال تأسيس نواة للصندوق في محاكم المملكة للتسهيل على المراجعين المستفيدين وتخفيف العبء عليهم وهي موجودة في كل من (اربد,الكرك , معان , الزرقاء) .

تمتاز هيكلية الصندوق بأنها تتناسب مع استراتيجيات ونشاطات الصندوق، فالوحدات المختلفة تعمل وفق صلاحياتها وبتنسيق عالي، كما يتوفر وصف وظيفي لجميع

الموظفين والوحدات ، إضافة لوضوح المسؤوليات والصلاحيات لكافة المستويات والمواقع الوظيفية بشكل محدد .

ولضمان السير وفق المنهجية وخطة الصندوق العملية، يتم إجراء تقييم بشكل دوري من قبل مدراء الدوائر لموظفيهم من حيث الالتزام بالأنظمة واللوائح المعمول بها في الصندوق .

ساهم الصندوق في رفع كفاءة الطاقم الوظيفي، اذ عمل قسم التطوير والتدريب على وضع الخطط تم بموجبها إشراك الموظفين في دورات تدريبية داخل وخارج الصندوق بهدف تعزيز مهاراتهم وتطوير قدراتهم بالشراكة مع معهد القضاء الشرعي ،معهد القضاء النظامي ، معهد الإدارة العامة، المعهد المالي

- تم إشراك الموظفين الراغبين بدورات تدريبية لتعليم اللغة الانجليزية وذلك بمنحه من شركة (optemaiza) بهدف تعزيز مهاراتهم في اللغة الانجليزية

استطاع الصندوق عمل شراكات مع مؤسسات نموذجية مثل صندوق النفقة الفلسطيني و استفاد من تبادل الخبرات والشراكات كمؤسسة نموذجية وناجحة حيث استقبل كادر الصندوق ممثل بمدير الإدارة عدد من كادر موظفين صندوق النفقة الفلسطيني ممثل بمديرة الصندوق وتم الاستماع لإلية التسليف لديهم وطرق التحصيل، العقبات، التحديات وقصص نجاح .

٩٨٪ ٩:١١ م 4G Zain JO
اكتب تعليقًا...

صندوق تسليف النفقة الاردني
ساعة واحدة ·

صور من زيارة وفد من صندوق تسليف النفقة الفلسطيني

١٢ تعليق واحد
أعجبني تعليق مشاركة
NevFen Widian

التوصيات

ارتأينا وضع عدد من التوصيات التي لابد من العمل عليها للنهوض بعمل الصندوق ولضمان تحقيقه للغايات التي أنشئ من أجلها ،وهي على النحو التالي .

1- نشر المعرفة بالصندوق للوصول لكافة الفئات المستهدفة عن طريق ورش رفع الوعي لدى المجتمع المحلي ووسائل الإعلام المرئي والمسموع .

2- الاستمرار في تنمية قدرات الكادر الوظيفي لتحسين وتطوير الأداء الفردي والمؤسسي .

3- عمل شراكات مع المؤسسات لتوسيع نطاق الخدمات المقدمة للفئات المستفيدة من الصندوق.

4- عمل شراكات مع الجهات ذات العلاقة باسترداد أموال الصندوق لرفع نسبة الاسترداد مثل وزارة الخارجية والمؤسسات الشرطية ودوائر التنفيذ .

5- تعميم تجربة الصندوق على المستوى المحلى بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني

6- زيادة موارد الصندوق .

7- التوسع في الانتشار في كافة محافظات المملكة عن طريق استكمال فتح الفروع للصندوق .

مدير مديرية الشؤون القانونية

علا علي فواز الخصاونه

التقرير السنوي

1 كانون الثاني 2018 - 31 تشرين أول2019

عمان 2019

إعداد :-

قائم بأعمال مدير الشؤون القانونية

علا علي فواز الخصاونه